نيابة عن خادم الحرمين الشريفين :

سمو الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رأس وفد المملكة إلى القـ

سمو ولي العهد: لا سبيل لمواجهة

نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ رأس صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني وفد المملكة الى مؤتمر القمة السادسة عشرة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي عقد في سلطنة عمان في الفترة من ١٢ ـ ١٤ رجب ١٤١٦ هـ الموافق ٤ ـ ٦ ديسمبر ١٩٩٥ م.

وقد عبر قادة دول مجلس التعاون الخليجي في ختام أعمال قمتهم عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية ويحفظه من كل سوء ومكروه. وبحث المجلس الأعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها، وتدارس سبل تعزيز مسيرة التعاون والترابط بين الدول الاعضاء بما يعكس عمق الأواصر الاخوية والقناعة الراسخة بالمصير المشترك ووحدة الهدف، مجدداً تأكيد حرصه على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الاهداف التي حددها النظام الاساسي للمجلس وبما يلبي تطلعات قادة ومواطني دول المجلس في تثبيت قواعد الامن والاستقرار واستمرار عملية النماء والرخاء.

القمة الخليجية والمتغيرات الدولية

وكان صاحب السمو الملكي الامير عبدالله ابن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ورئيس وفد المملكة الى مؤتمر قمة مسقط، قد أدلى بتصريح لدى وصوله الى سلطنة عمان عبر فيه باسم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز عن تمنياته ان تخرج القمة الخليجية السادسة عشرة بنتائج ايجابية في ظل الظروف بالغة الحساسية التي تمر بها المنطقة العربية، في ضوء متغيرات سياسية طرأت عليها مؤخرا بغية إضعاف مكانة هذه الدول على الصعيد الاقليمي والعربي والاسلامي والدولي.

وقال سموه: لقد بات واضحا لدول الخليج العربية انها ازاء قضية امنية مشتركة لانها اصبحت مستهدفة من بعض الاعداء المتربصين بها.. وترى المملكة العربية السعودية بقيادة

ـــمة الخليجية السادسة عشرة بسلطنة عمان

التحديات إلا بتجميع الطاقات

خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز انه لا سبيل الى مواجهة تلك التحديات الا بتجميع الطاقات البشرية والاقتصادية والسياسية والعسكرية لهذه الدول، حتى تتألف من مجموعها قوة واحدة ذات وزن وتأثير تستطيع التصدي لما يحاك ضدها من اعتداء آثم يستهدف زعزعة أمنها وأمانها واستقرار شعوبها.

كما أكد قادة دول المجلس في تصريحات لهم ان الظروف والاوضاع الاقليمية والدولية التي تنعقد في ظلها القمة الخليجية السادسة عشرة تستوجب تكثيف الجهود والعمل على زيادة التنسيق والتعاون في مجالات العمل المشترك التي بدأت منذ خمسة عشر عاما، سياسياً واقتصادياً وأمنياً، لان ما تحقق من انجازات وما تواجهه دول الخليج العربية من تحديات يحفزان على مواصلة البذل والعطاء والبناء لاستكمال هذا الصرح الخليجي الذي «اسسناه واثبت قدرته على الصمود والبقاء، على الرغم مما تعرضت له منطقتنا من اخطار وماشهدته من ازمات وحروب..».

البيان الختامي للقمة السادسة عشرة

وفي ختام قمة مجلس التعاون السادسة عشرة، ألقى معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي البيان الختامي للقمة وفيما يلي نصه:

تلبية لدعوة كريمة من حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، عقد المجلس الاعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية دورته السادسة عشرة في سلطنة عمان في الفترة ما بين ١٢-١٤ رجب ١٤١٦هـ الموافق ٤-٦ ديسمبر ١٩٩٥م برئاسة حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وبحضور اصحاب السمو :

• صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان - رئيس دولة الامارات العربية المتحدة .

• صاحب السمو الشيخ عيسى بن خليفة - أمير - دولة البحرين .

• صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز - ولي العهد - النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني في المملكة العربية السعودية .

• صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني - أمير دولة قطر .

• صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح - أمير دولة الكويت .

عبر أصحاب الجلالة والسمو عن ارتياحهم للتقارير الطبية المطمئنة عن صحة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية ، وعن تمنياتهم الخالصة بأن يمتعه الله بموفور الصحة والعافية ويحفظه من كل سوء ومكروه .

وينتهز المجلس الاعلى مناسبة احتفالات سلطنة عمان بعيدها الوطني الخامس والعشرين المجيد ليتقدم بالتهنئة الخالصة الى صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان والشعب العماني الشقيق ، مشيداً بالانجازات الكبيرة التي تحققت في عهد جلالته في شتى المجالات الاقتصادية والعمرانية والثقافية ، راجين من الله عز وجل ان يحفظ سلطنة عمان وقائدها لمزيد من العطاء والأمن والاستقرار .

كما يتقدم المجلس الاعلى بتهانيه وتمنياته لصاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة وشعبها بمناسبة العيد الوطني المجيد الرابع والعشرين متمنين لدولة الامارات العربية المتحدة دوام التقدم والازدهار .

ويتقدم المجلس الاعلى الى صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين بأطيب التهاني والتبريكات بمناسبة العيد الوطني المجيد لدولة البحرين سائلين

القمة الخليجية السادسة عشرة

قرارات سياسية واقتصادية تواكب المتغيرات الاقليمية

المولى القدير أن يديم على دولة البحرين وشعبها اليمن والخير والرفاه .

واستمع المجلس الاعلى الى تقرير مقدم من حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين رئيس الدورة الخامسة عشرة للمجلس الاعلى بشأن تحديد الرؤية الشاملة للموقف العام لمجلس التعاون على ضوء ما استجد من تطورات وما يجري من احداث وما يتطلبه العمل المشترك للمجلس من آليات وتوجهات لمواجهة التحديات وتنفيذ القرارات بما يقوي من مسيرة المجلس ويلبي آمال وطموحات شعوبه .

واشاد المجلس بما تضمنه التقرير من أفكار ورؤى ايجابية لتنشيط وتفعيل التنسيق والتعاون بين دول المجلس في المجالات السياسية والاقتصادية والامنية وذلك تحقيقا ودعما للأمن والاستقرار والرخاء لدول المجلس وفي المنطقة .

وبحث المجلس الاعلى مستجدات مسيرة العمل المشترك من كافة جوانبها . كما تداول أصحاب الجلالة والسمو في العلاقات الثنائية فيما بين دولهم، واستعرضوا في مشاوراتهم الجهود الاخوية المبذولة لانهاء المسائل الثنائية العالقة بين دولهم ، واعربوا عن ارتياحهم لمستوى التفاهم الذي ساد هذه المشاورات ، وقرروا مضاعفة الجهود للمساعدة على ايجاد الحلول المناسبة ، واطلع على التقارير والتوصيات المرفوعة من المجلس الوزاري واللجان الوزارية ، وتدارس سبل تعزيز مسيرة التعاون والترابط بين الدول الاعضاء بما يعكس عمق الاواصر الاخوية والقناعة الراسخة بالمصير المشترك ووحدة الهدف ، مجدداً تأكيد حرصه على اتخاذ الخطوات الكفيلة بتحقيق الاهداف التي حددها النظام الاساسي للمجلس وبما يلبي تطلعات قادة ومواطني دول المجلس في تثبيت قواعد الأمن والاستقرار واستمرار عملية النماء والرخاء ، مستهديا في هذا الخصوص بالكلمة السامية التي القاها حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان في الجلسة الافتتاحية لهذه الدورة ، لما اشتملت عليه من رؤية حكيمة لأهمية التعاون الشامل لحاضر ومستقبل المنطقة .

تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه

بحث المجلس الاعلى مسار تنفيذ العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت ، وعبر عن قلقه البالغ لاستمرار الحكومة العراقية في عدم استكمال تنفيذ جوانب اساسية في التزاماتها الدولية بموجب تلك القرارات ولسلوكها المثير للشكوك فيما يتعلق بازالة اسلحة الدمار الشامل بما يمثل انتهاكا لشروط وقف اطلاق النار التي حددها القرار ٦٨٧ ولقرارات الشرعية الدولية الاخرى ذات الصلة . ولاحظ المجلس بأسف عميق ان سياسة المماطلة التي انتهجتها الحكومة العراقية حيال تنفيذ قرارات مجلس الأمن خلال الاعوام الماضية قد أدت الى تدمير البنية العراقية بشريا، واقتصاديا واجتماعيا وعطلت قدرات العراق ودوره الحيوي في المنطقة ، وجعلت من معاناة الشعب العراقي وسيلة ضغط للوصول الى رفع الحظر عن ذلك النظام دون الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الامن ، تلك القرارات التي اعطت في جانب منها أهمية بالغة للظروف المعيشية والصحية لشعب العراق والتي رفضها النظام العراقي تحت اوهى الحجج ، وبالتالي حرم الشعب العراقي من الحصول على ضروراته من موارده الطبيعية .

وعليه فان المجلس الاعلى يحمل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة للتدهور الخطير فيما آلت اليه الحالة المعيشية والصحية للمواطنين العراقيين ، مبديا تعاطف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع الشعب العراقي الشقيق في محنته الحالية . وفي هذا الصدد ، فان المجلس الاعلى يطالب الحكومة العراقية بتنفيذ قرارات مجلس الأمن ٧٠٦ و ٧١٢ و ٩٨٦ ، والتي تمثل الآلية المناسبة والمتاحة لتخفيف المعاناة عن الشعب العراقي الشقيق .

إزالة أسلحة الدمار

كما تدارس المجلس في هذا الاطار ما كشفته الاحداث في العراق وما تكشف للجنة الأمم المتحدة الخاصة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية منذ اغسطس الماضي من معلومات مثيرة للقلق حول الابعاد الخطيرة لبرامج التسلح العراقية في المجال النووي والكيماوي والجرثومي ومجال الصواريخ، واقرار الحكومة العراقية بذلك بعد أربعة أعوام من المراوغة ومحاولات طمس وتزوير الحقائق .

ويعبر المجلس عن بالغ أسفه لاستمرار حكومة العراق في انتاج اسلحة جرثومية ذات

التأكيد على دعم عملية السلام في الشرق الاوسط ، وان يكون السلام شاملاً وعادلاً ودائماً كأساس للامن والاستقرار والازدهار في المنطقة .

طبيعة وبائية من شأنها ان تلحق اضرارا فادحة بالعراق ذاته والمنطقة بأسرها ، بالاضافة الى انتاجها اسلحة كيماوية واشعاعية لا تقل عنها خطرا وتدميرا ، مؤكداً اهمية تكثيف جهود لجنة الأمم المتحدة المكلفة بازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية وذلك بتطوير اجهزتها الرقابية لتأمين السيطرة على كافة تلك الاسلحة وعناصرها وسرعة التخلص منها ، واعرب المجلس في هذا السياق عن استعداد دول المجلس لمواصلة المساهمة في توفير الدعم المالي والسياسي لاعمال هذه اللجنة . كما يدعو دول العالم الى دعم تلك الجهود ماديا وسياسيا لضمان استمرار اعمال اللجنة وانجازها للمهام الموكلة اليها ، وذلك من واقع مسئوليات المجتمع الدولي عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن واهتماماته بازالة كافة انواع اسلحة الدمار الشامل وصولا الى جعل منطقة الشرق الاوسط بأسرها منطقة خالية من هذه الاسلحة . ويؤكد المجلس الاعلى على ضرورة تعاون الحكومة العراقية المطلق مع اللجنة المذكورة والوفاء الكامل بالتزاماتها وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

وحتى يتحقق ذلك فان المجلس الاعلى يطالب المجتمع الدولي بابقاء الضغوط على الحكومة العراقية حتى يثبت العراق نواياه السلمية ويستكمل تنفيذ بنود القرار ٦٨٧ وقرارات الشرعية الدولية الاخرى ذات الصلة ، لا سيما ما يتعلق منها بالافراج عن الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ومواطني الدول الاخرى الذين طالت معاناتهم في انتهاك سافر للقرار ٦٨٧ واتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة ، وان يمتنع العراق عن أي عمل عدواني او استفزازي امتثالا للقرار ٩٤٩ ، ويلتزم بآلية التعويضات ، ويعيد كافة الممتلكات .

ويؤكد المجلس الاعلى رفضه التام لاية سياسات ترمي الى المساس بسلامة العراق الاقليمية او تقسيمه ، معبرا عن حرصه التام على وحدة اراضي العراق وسيادته .

العلاقات مع الجمهورية الاسلامية الايرانية وقضية الجزر

كما تدارس المجلس الاعلى مستجدات العلاقات بين دول مجلس التعاون وجمهورية ايران الاسلامية ، وقضية احتلالها للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ، وعبر عن اسفه البالغ لعدم تجاوبها مع الدعوات المتكررة الجادة والصادقة من جانب دولة الامارات

قلق بالغ ازاء مماطلة الحكومة العراقية وسلوكها المثير للشكوك

الترحيب بعملية السلام في البوسنة ، ودعوة المجتمع الدولي الي مساندة شعب البوسنة والهرسك في خططه الانمائية

العربية المتحدة للتوصل الى حل سلمي لهذه القضية . كما عبر عن قلقه من مواصلة الحكومة الايرانية اتخاذ اجراءات ترمي الى تكريس احتلالها للجزر الثلاث بما يمثل انتهاكا لسيادة دولة الامارات العربية المتحدة يتنافى مع مبادىء القانون الدولي وميثاق المؤتمر الاسلامي ومبادىء حسن الجوار واحترام سيادة ووحدة اراضي دول المنطقة .

ويجدد المجلس موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة وتأكيد سيادتها على جزرها طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، ودعمه التام وتأييده المطلق لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها لاستعادة سيادتها على الجزر الثلاث ، ويدعو ايران الى القبول باحالة الخلاف الى محكمة العدل الدولية .

مسيرة السلام في الشرق الاوسط

ان دول المجلس انطلاقا من مواقفها الايجابية الداعمة لعملية السلام في الشرق الاوسط فانها تؤكد من جديد ان يكون السلام شاملاً وعادلا ودائما كأساس للأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة وتبادل المصالح بين دولها ، وبما يستأصل عوامل العنف ويقضي على اسباب التطرف ويرسخ قيم التسامح والتعايش السلمي والتعاون الحضاري بين الشعوب .

وانجازا لهذه الغاية وتأكيدا لمواقف دول المجلس الثابتة في هذا الخصوص فانه لا بد من تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لكل الاطراف ، وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ ومبدأ الارض مقابل السلام بما في ذلك :

- الانسحاب الاسرائيلي التام من الضفة الغربية والقدس الشريف ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة كامل حقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك حقه في اقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني .
- انسحاب اسرائيل من الجولان العربي السوري المحتل ، الى خط الحدود التي كانت قائمة في الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ .
- انسحاب اسرائيل من الجنوب اللبناني واعادة كافة الاراضي المحتلة الى السيادة اللبنانية وفقا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٥٢ .

وتجدد دول مجلس التعاون ترحيبها باتفاق السلام بين الاردن واسرائيل كما ترحب بتوقيع اتفاق المرحلة الثانية لتوسيع نطاق الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كخطوة اخرى على طريق احلال سلام عادل وشامل .

إن دول المجلس اذ تشيد بالجهود البناءة والفعالة التي يضطلع بها راعيا مؤتمر السلام، وعلى وجه الخصوص الدور الشخصي الذى يبذله الرئيس الامريكي بيل كلنتون، فانها تؤكد استعدادها لمساندة كل جهد ممكن في سبيل الاسراع بتحقيق التسوية النهائية بين أطراف عملية السلام في الشرق الأوسط، وفقا لقرارات الشرعية الدولية ومرجعية مؤتمر مدريد.

كما اطلع المجلس الاعلى على تقييم لنتائج مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الاوسط وشمال افريقيا الذي عقد مؤخرا بمدينة عمّان ، معربا عن أمله في ان تسهم هذه المؤتمرات في دعم وترسيخ عملية السلام في الشرق الاوسط .

الوضع في جمهورية البوسنة والهرسك

استعرض المجلس الاعلى الاوضاع في جمهورية البوسنة والهرسك ، وعبر عن ترحيبه لتوصل الاطراف المعنية بالصراع في ٢١ نوفمبر الماضي الى توقيع اتفاق دايتون لاحلال السلام في البوسنة والهرسك . ويعبر المجلس عن ارتياحه لما تضمنه الاتفاق من بنود تؤكد سيادة جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة اراضيها .

واذ يسجل المجلس تقريره للجهود التي

القمة الخليجية السادسة عشرة

قرارات سياسية واقتصادية تواكب المتغيرات الاقليمية

بذلتها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوروبي في سبيل التوصل الى هذا الاتفاق ، يدعو المجلس الاعلى المجتمع الدولي الى تقديم كل دعم ممكن لمساعدة شعب البوسنة والهرسك في خططه الانمائية الاقتصادية والاجتماعية .

بحث المجلس الاعلى ظاهرة التطرف والعنف والارهاب ، ولاحظ بقلق عميق تزايد الميول المتطرفة وأعمال العنف والارهاب التي اصبحت تشكل هاجسا عالميا . ويدين المجلس اعمال الارهاب بكافة انواعها واشكالها الرامية الى اشاعة الفوضى والخوف، والتوتر وازهاق ارواح الابرياء معبرا عن رفضه الشديد لهذه الظاهرة ، التي تتعارض بشكل قاطع مع مبادىء الدين الاسلامي الحنيف وان الاسلام منها براء .

يؤكد المجلس وقوف دوله الى جانب دولة البحرين وتكاتفها معها وتأييدها الكامل للاجراءات التي تتخذها لتثبيت الامن والاستقرار فيها وذلك انطلاقا من مبدأ وحدة المصير المشترك لدول المجلس وشمولية امنها .

ويدين المجلس الاعلى بشدة العمل الاجرامي الآثم الذي وقع في مدينة الرياض وأودى بحياة نفوس بريئة كما اوقع عددا من الجرحى وروع الآمنين . والمجلس اذ يستنكر هذه الاعمال الاجرامية الغادرة التي تريد النيل من الانجازات الكبيرة والتقدم والنماء الذي حققته المملكة العربية السعودية فأصبح علامة بارزة اشاد بها الجميع ، لعلى ثقة تامة بقوة تماسك هذا المجتمع الاسلامي الآمن وبامكانية رجال الأمن فيه من التصدي لهؤلاء المجرمين الذين لن يفلتوا من يد العدالة، مؤكدا على أن كافة أعمال الفوضى والتخريب ايا كان مصدرها او موقعها لن تؤثر في أمن دول المجلس ولن تنال من استقرارها .

ويشدد المجلس الاعلى على ضرورة تكثيف الاتصالات بين الدول الاعضاء مؤكدا حرصه واصراره على بذل كافة الجهود بهدف مواجهة هذه الممارسات الارهابية الهدامة، من خلال تعزيز وتكريس التنسيق والتعاون بين مختلف الاجهزة الامنية والاعلامية والتعليمية، لحماية المجتمع الخليجي من تأثيرات تلك الظواهر الدخيلة ووضع الخطط والاستراتيجيات المشتركة لمواجهتها وإفشال خططها التامرية .

كما يدين المجلس الاعلى الحملات الاعلامية المغرضة ومصادر توجيهها ضد بعض من دوله بغية تشجيع الاضطراب وأعمال الارهاب والتخريب فيها والنيل من أمنها واستقرارها ، معبرا عن مساندته لكافة الاجراءات والخطوات التي تتخذ في الاطارين العربي والدولي للتصدي للارهاب واجتثاث جذوره .

ازالة أسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط

بحث المجلس الاعلى موضوع انتشار اسلحة الدمار الشامل في الشرق الاوسط عامة بما فيها منطقة الخليج في ضوء المعلومات الخطيرة والمروعة التي توفرت حول برامج التسلح العراقية من جهة ، والمعلومات التي تواترت من جهة اخرى حول وجود برامج اخرى لحيازة وتطوير اسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج ، وعبر عن قلقه الشديد ازاء ما تمثله تلك البرامج من تهديد للأمن والسلام في منطقة الخليج والشرق الاوسط بأسرها .

الدعوة الى اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار اسلحة الدمار الشامل وانتاجها في منطقة الخليج

والمجلس الاعلى اذ يدعو الى جعل منطقة الشرق الاوسط بما فيها منطقة الخليج ، منطقة خالية من كافة انواع اسلحة الدمار الشامل ، النووية والكيماوية والبيولوجية ، ووسائل ايصالها ، فانه يؤكد أهمية اعتبار عملية ازالة اسلحة الدمار الشامل العراقية خطوة نحو اخلاء المنطقة بأسرها من هذه الاسلحة المدمرة تمشيا مع نص وروح قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ ، وما تضمنه بيانه الصادر عن اجتماعه على مستوى القمة في ٣١ يناير ١٩٩٢م ، ويدعو الى اتخاذ الاجراءات المناسبة للعمل على منع انتشار التكنولوجيا المتعلقة ببحوث اسلحة الدمار الشامل وانتاجها في منطقة الخليج ، والسعي لتعزيز نظام الضمانات التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية وزيادة فعاليته ، في ضوء الدروس المستفادة من عملية نزع اسلحة الدمار الشامل العراقية وآلية الرقابة بشكل مستمر في المستقبل المنشأة وفق قرار مجلس الأمن رقم ٧١٥ .

مجالات التعاون والتنسيق

● في المجال العسكري : اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع الرابع عشر لاصحاب السمو والمعالي وزراء الدفاع بدول المجلس والذي عقد بدولة البحرين في شهر نوفمبر ١٩٩٥م ، ووافق على التوصيات الواردة فيه ، والتي تهدف الى مواصلة تنفيذ البرامج المتعلقة برفع كفاءة القدرة الدفاعية الجماعية لدول المجلس ، والمضي قدما في تطوير قوة ردع فعالة .

● في المجال الأمني : تدارس المجلس الاعلى مستجدات التعاون الأمني ، واطلع على توصيات الاجتماع الاستثنائي الثالث لوزراء الداخلية المنعقد في دولة البحرين في شهر ابريل

١٩٩٥م ، والاجتماع الرابع عشر لوزراء الداخلية المنعقد في دولة البحرين شهر نوفمبر ١٩٩٥ ، وابدى ارتياحه لما توصل اليه الوزراء في الاجتماعين المذكورين . وأكد المجلس في هذا السياق على أهمية تعزيز وتكثيف التعاون والتنسيق بين الدول الاعضاء في المجال الأمني لأهميته في ضمان الأمن والاستقرار لمواصلة مسيرة التنمية والازدهار الاقتصادي الذي تتمتع به دول المجلس . كما شدد على أهمية تفعيل الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون بعد استكمال المصادقة عليها .

كما اطلع على ما توصل اليه وزراء الداخلية حول تنقل المواطنين بالبطاقة الشخصية ، ونظرا لاهمية هذا الموضوع لتوثيق الترابط والتواصل بين شعوب دول المجلس فقد بارك المجلس الاعلى ما توصلت اليه الدول الاعضاء بشكل ثنائي لتنقل مواطنيها بالبطاقة الشخصية ، معبرا عن الأمل في أن يتحقق المزيد من هذه الترتيبات الثنائية ، متطلعا في الوقت ذاته الى أن تتمكن كافة دول المجلس من استكمال اجراءاتها اللازمة لاستصدار البطاقات الشخصية لمواطنيها تمهيدا لتعميم هذه الخطوة البناءة على كافة دول مجلس التعاون .

● في المجال الاقتصادي : وافق المجلس الاعلى على التوصيات المتعلقة بالربط الكهربائي بين دول المجلس التي توصلت اليها لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووجه بالشروع في تنفيذها ، كما قرر توحيد الاجراءات اللازمة لتطبيق قرارات المجلس الاعلى في المجالات الاقتصادية بالدول الاعضاء. وتأكيدا لمبدأ المواطنة الاقتصادية قرر المجلس السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في عدد من المجالات التعليمية وفق الانظمة المرعية بدول المجلس .

واخذ المجلس الاعلى علما بالخطوات التي اتخذت لتنفيذ قراره في دورته الخامسة عشرة بشأن تطوير التعاون الاقتصادي في إطار تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، واقر توصيات لجنة التعاون المالي والاقتصادي بشأن تطوير العمل المصرفي بدول المجلس وزيادة قدرته على المنافسة على الصعيدين الاقليمي والدولي والتي تضمنت السماح من حيث المبدأ للبنوك الوطنية بفتح فروع لها بدول المجلس ، وربط شبكات الصرف الآلي الوطنية في دول المجلس بعضها ببعض .

واقر المجلس الاعلى ما توصلت اليه لجنة التعاون المالي والاقتصادي ووزراء العمل والشئون الاجتماعية من منطلقات وسياسات وخطط واجراءات لتسهيل توظيف وانتقال الايدي العاملة الوطنية واستيعاب الزيادة المستمرة منها .

وفيما يتعلق بتوحيد التعرفة الجمركية كلف المجلس الاعلى المجلس الوزاري ولجنة التعاون المالي والاقتصادي بعقد اجتماع مشترك خلال النصف الاول من عام ١٩٩٦م للاتفاق على مشروع لتوحيد التعرفة الجمركية لدول المجلس في اطار مراجعة شاملة لما تتيحه بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة من مرونة تسمح بتحقيق الاجماع المطلوب .

تأكيد سيادة الامارات على الجزر الثلاث، ودعوة إيران لقبول التحكيم الدولي

وقرر المجلس الاعلى استمرار العمل بالقواعد الحالية لممارسة مواطني دول المجلس لتجارة التجزئة ، وكذلك الابقاء على القواعد الحالية المتعلقة بالسماح للمؤسسات والوحدات الانتاجية في دول المجلس بفتح مكاتب للتمثيل التجاري بالدول الاعضاء .

وقيم المجلس الاعلى الاوضاع الاقتصادية بدول المجلس وابدى ارتياحه للتحسن الملحوظ في اقتصادات دوله واشاد بالدور الملموس الذي يلعبه القطاع الخاص في مختلف مجالات الانشطة الاقتصادية .

ولاحظ المجلس بارتياح الاتفاق الاخير الذي تم التوصل اليه في اطار منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) حول تمديد العمل بالسقف الحالي للانتاج، وتمنى على جميع دول المنظمة عدم تجاوز الحصص المقررة وحث المنتجين من خارج الاوبك على التعاون مع المنتجين داخلها لما من شأنه تعزيز اسعار النفط وتحسين الاوضاع في السوق النفطية واستقرارها .

واطلع المجلس الاعلى على تقرير عن سير المفاوضات مع الدول والمجموعات الاقتصادية الدولية ، ووجه المجلس الوزاري بدفعها الى الامام بما يخدم المصالح الاقتصادية الاساسية لدول المجلس .

● في المجال الاعلامي : اطلع المجلس الاعلى على نتائج الاجتماع السابع لوزراء الاعلام الذي عقد في دولة البحرين في شهر اكتوبر ١٩٩٥م ووافق على التوصيات المرفوعة حول تنشيط العمل الاعلامي المشترك بين الاجهزة الاعلامية في دول المجلس .

● وفي المجال القانوني : وافق المجلس الاعلى على اتفاقية تنفيذ الاحكام والاعلانات والانابات القضائية ، بهدف تعزيز التعاون القضائي بين الاجهزة المختصة في الدول الاعضاء .

وقرر المجلس الاعلى تعيين الاستاذ جميل ابراهيم الحجيلان ، من المملكة العربية السعودية أمينا عاما لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ، خلفا لمعالي الشيخ/ فاهم بن سلطان القاسمي الذي انتهت فترة عمله .

والمجلس الاعلى اذ يتمنى لمعالي الأمين العام الجديد التوفيق في مهامه على طريق مسيرة التعاون الخليجي الشامل ، فانه في نفس الوقت يعبر عن تقديره البالغ للجهود الكبيرة والخيرة التي بذلها معالي الشيخ فاهم بن سلطان القاسمي اثناء فترة توليه امانة مجلس التعاون ؛ هذه الجهود التي كان لها أكبر الاثر في تعميق أواصر التعاون بين دول المجلس في كافة المجالات .

وعبر المجلس الاعلى عن شكره وتقديره لسعادة الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية الدكتور عبدالله إبراهيم الفويز على ما بذله من جهود قيمة وإسهام فعّال في المسيرة الاقتصادية للمجلس خلال فترة عمله بالامانة العامة لمجلس التعاون .

ويعبر المجلس الاعلى عن بالغ تقديره وعظيم امتنانه لحضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان ، ولحكومة وشعب سلطنة عمان، لحسن ومشاعر الاستقبال والحفاوة وكرم الضيافة ومشاعر الاخوة الصادقة التي قوبل بها قادة دول مجلس التعاون، مشيدا بالترتيبات الممتازة والدور الكبير والهام الذي قام به جلالته ، برئاسته للدورة الحالية للمجلس الاعلى ، وحسن ادارته للاجتماعات مما كان له الاثر الاكبر في التوصل الى النتائج المهمة والطيبة التي حققتها هذه الدورة .

صدر في مسقط

الحجيلان أميناً عاماً لمجلس التعاون